

على فرض الامر الواقع، وسعيها الحثيث، بعد ذلك، الى اضعاف الشرعية على الامر الواقع هذا. وللأسف الشديد، فان النجاح كان، في الاغلب، هو حليف تلك السياسة الاسرائيلية، في مواجهة اخفاقات متواصلة على الجانب العربي، سواء على صعيد مواجهة الامر الواقع او على صعيد التشريع القانوني الدولي.

الجدول الرقم ١

موقف الدول العربية من التوقيع والتصديق
على اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار

الدولة	التوقيع على الاتفاقية	التصديق على الاتفاقية
الجزائر	١٩٨٢/١٢/١٠	-
البحرين	١٩٨٢/١٢/١٠	١٩٨٥/٥/٣٠
اليمن الجنوبي	١٩٨٢/١٢/١٠	-
جيبوتي	١٩٨٢/١٢/١٠	-
مصر	١٩٨٢/١٢/١٠	١٩٨٣/٨/٢٦
العراق	١٩٨٢/١٢/١٠	١٩٨٥/٧/٣٠
الاردن	-	-
الكويت	١٩٨٢/١٢/١٠	-
لبنان	١٩٨٤/١٢/٧	-
ليبيا	١٩٨٤/١٢/٣	-
موريتانيا	١٩٨٢/١٢/١٠	-
المغرب	١٩٨٢/١٢/١٠	-
عمان	١٩٨٣/٧/١	-
قطر	١٩٨٤/١١/٢٧	-
السعودية	١٩٨٤/١٢/٧	-
الصومال	١٩٨٢/١٢/١٠	-
السودان	١٩٨٢/١٢/١٠	١٩٨٥/١/٢٣
سوريا	-	-
تونس	١٩٨٢/١٢/١٠	١٩٨٥/٤/٢٤
الامارات	١٩٨٢/١٢/١٠	-
اليمن الشمالي	١٩٨٢/١٢/١٠	-
م.ت.ف.	-	-

لقد ظل خليج العقبة منذ اقدم العصور وحتى مطلع القرن العشرين خليجاً تضمه شواطئ دولة واحدة، وعُدَّ، بالتالي، خليجاً وطنياً، سواء في ظل المصريين القدماء، ام الرومان، ام في ظل الدولة الاسلامية. وفي ظل هذه الاخيرة، ازدهرت مدينة «آيله» على رأس الخليج، في المكان ذاته الذي وجدت فيه، بعد ذلك، مدينة العقبة، او بالقرب منه، نتيجة وقوعها على طريق الحج البري القديم بين مصر وشمال افريقيا والحجاز. وبقي الحال كذلك طوال فترة حكم الفاطميين والايوبيين والمماليك. وظل خليج العقبة خليجاً وطنياً خالصاً، بحكم وجود شواطئه كلها تحت سيادة دولة واحدة، وظلت الملاحة، في مياهه، مقصورة على رعايا هذه الدولة الواحدة، لا يشاركون فيها احد من الاجانب، او من رعايا «دار الحرب». وتكرر الامر ذاته في ظل السيادة العثمانية

على المنطقة. وعلى الرغم من تطورات تاريخية هامة تعلقت بميناء العقبة، وشبه جزيرة سيناء، وحدود مصر الشرقية، فان الحقيقة الاساسية بقيت في ان الدولة العثمانية ظلت مهيمنة على جميع البلاد التي تضم خليج العقبة، اي انه استمر محتقلاً بوصف الخليج الوطني، واستمرت المضايق المتحكمة في مداخلة في تيران وصنافير، مضايق وطنية كذلك.